



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/34/275

S/13344

23 May 1979

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
البندان ٤٥ و ٤٦ من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٩ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم البلاغ الذي أقرته لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف وارسو في اجتماعها المعقود في بودابست في يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ١٩٧٩ .
وأكون ممتنا اذا تفضلتم بالعمل على تصميم هذا البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البندين ٤٥ و ٤٦ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) اندراس هالاش
القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق

بلاغ أقرته لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف
وارسو في اجتماعها المعقود في بودابست في يوم
١٤ و ١٥ أيار/مايو ١٩٧٩

عقد اجتماع للجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف وارسو للصدقة والتعاون والتضاد وذلك في بودابست في يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ١٩٧٩ .

واشترك في هذا الاجتماع كل من ب . ملادينوف ، وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية ؛ و ف . بويبا ، وزير خارجية الجمهورية الشعبية المهنغارية ؛ و أ . فيشر ، وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية ؛ و أ . فويتاسيك ، وزير خارجية الجمهورية الشعبية البولندية ؛ و س . اندري ، وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية ؛ و أ . أ . فروميكو ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، و ب . شنوبيك ، وزير خارجية الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية .

وبناء على توجيه اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في حلف وارسو ، قامت اللجنة الوزارية ، بعد اجراء تبادل للآراء حول مسائل الأمن والتعاون في أوروبا ، ووقف سباق التسلح ، ونزع السلاح ، مولية الاعتبار الواجب للتطورات الجارية ، بدراسة تدابير لتنفيذ المهام الواردة في الاعلان الذي أقرته اللجنة الاستشارية السياسية في اجتماعها المعقود في موسكو في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ .

١ - شدّد الوزراء ، باسم دولهم ، على أن تطورات الحالة الدولية أكدت تماما من جديد حسن توقيت النتائج التي خلس اليها الاعلان المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ وأهمية ما تضمنه من مقترحات ، وهو الاعلان الذي استهدف ضمان احراز تقدم حقيقي في حل المشاكل الأساسية القائمة اليوم وأهمها مشكلة انتهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، والقضاء على المنازعات المسلحة وبؤر التوتر ، وتعميق عملية الانفراج الدولي .

وأعرب الوزراء عن التصميم الحازم للدول الممثلة في الاجتماع على مواصلة الأعمال المتعلقة بالتنفيذ العملي لهذه المقترحات بالتعاون الوثيق مع سائر البلدان المحبة للسلم والقوى الديمقراطية والتقدمية ، وأوضحوا أن هذه النتائج العملية يمكن أن تتحقق عن طريق اجراء مفاوضات بناءة بين الدول المعنية تقوم على البحث الهادف عن حلول مقبولة عموما وصياغتها . وفي هذه الأعمال الرامية الى خدمة السلم من الضروري التحلي بالمثابرة ، واتخاذ خطوات عملية نشطة ، والتغلب على أية صعاب دون تأخير أو تسويق .

٢ - وفي هذا الاطار ، نظر المشتركون في الاجتماع في ألح مهمة تتعلق بتعزيز السلم والأمن في أوروبا . وشددوا على أنه يمكن في ظل الظروف الحالية اتخاذ خطوة أساسية في هذا الاتجاه ، تتمشى تماما مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، هي عقد معاهدة فيما بين جميع

الدول المشتركة في ذلك المؤتمر ، تقضي بعدم بدء احداها باستعمال الأسلحة النووية أو التقليديّة ضد الأخرى . ومن شأن عقد هذه المعاهدة أن يمثل قفزة كبيرة نحو تعزيز الأساس السياسي والقانوني الذي يستند اليه في أوروبا احترام مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها ، مما يزيد من فعاليته وبالتالي يوفر ضمانات جديدة لعدم نشوب منازعات مسلحة في القارة الأوروبية .

كما أن الظروف السائدة حاليا مواتية لتوسيع التدابير الخاصة بتعزيز الثقة فيما بين الدول ، ولا تخان خطوات عملية في ميدان الانفراج العسكري في أوروبا بوحى من روح الوثيقة الختامية لمؤتمر عموم أوروبا . وفضلا عن التدابير الجارية تنفيذها الآن وفقا للوثيقة الختامية ، فإن الدول الممثلة في الاجتماع على استعداد للاتفاق على الابلاغ مسبقا عن التحركات العسكرية الهامة التي تتم في هذه المنطقة ، وعن المناورات الهامة للقوات الجوية في تلك المنطقة والمناورات البحرية الهامة التي تجرى في أماكن وثيقة القرب من المياه الإقليمية للدول الأخرى المشتركة في مؤتمر عموم أوروبا . كما أن البلدان الممثلة في الاجتماع على استعداد للاتفاق على عدم توسيع التجمعات العسكرية السياسية في أوروبا ، وعلى تحديد مستويات المناورات العسكرية ، وتوسيع تدابير بناء الثقة في منطقة البحر المتوسط . وهي على استعداد أيضا لامعان النظر في مقترحات أخرى ترمي الى تعزيز الثقة فيما بين الدول وعلى صعيد الانفراج العسكري .

والأمر المطلوب الآن هو البدء في تاريخ مبكر في اجراء مناقشات ومفاوضات حول اتخاذ تدابير عملية من شأنها أن تساهم في بناء الثقة فيما بين الدول في أوروبا ، وتخفيف حدة المواجهات العسكرية ، والتقليل في مرحلة لاحقة من تركيز القوات المسلحة والأسلحة الموجودة في القارة وتخفيفها . وتقترح الدول الممثلة في الاجتماع الدعوة لهذا الغرض الى عقد اجتماع على مستوى سياسي تحضره جميع الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة ، وكندا . وتعتقد أنه من المستصوب عقد هذا المؤتمر في عام ١٩٧٩ . ويمكن الاتفاق فيما بين الدول المعنية على مكان وتاريخ انعقاد هذا المؤتمر عن طريق اجراء مشاورات ، يتوفر الاستعداد لدى البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو للبدء فيها فوراً .

٣ - وأعرب الوزراء باسم دولهم عن عدم الارتياح ازاء عدم احراز تقدم حقيقي في محادثات فيينا بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى . وأوضحوا أن البلدان الاشتراكية قدمت في مقترحاتها المؤرخة في ٨ حزيران / يونيه ١٩٧٨ اجابات واقعية للقضايا الرئيسية التي تثار حولها المحادثات ، راعت فيها الى حد كبير آراء الدول الأخرى المشتركة في هذه المحادثات ، مساهمة بذلك في تحقيق توفيق كبير بين المواقف . على أن الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي تقاعست طوال ما يقرب من عام عن تقديم اجابة عملية على هذه المقترحات البناءة .

وشدد الوزراء على انه اذا كان يراد تحقيق تقدم سريع وناجح في محادثات فيينا فان الدول الغربية المشتركة فيها يجب أن تبدي حسن نيتها أيضا .

٤ - وذكر الوزراء كذلك أن آخر خطوات اتخذت في الآونة الأخيرة في داخل كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي لمضاعفة سباق التسلح تتعارض بشكل مباشر مع مصالح الانفراج وتعميقه . والأمر الذي

يتميز بخطورة خاصة في هذا الصدد وهو الخطة المتعلقة بوضع أسلحة من القذائف النووية المتوسطة المدى في أراضي بعض بلدان غرب أوروبا ، تصوب نحو أهداف تقع في أراضي الدول الاشتراكية الأوروبية ، وكذلك احياء الخطة المتعلقة بتطوير ونشر الأسلحة النيوترونية .

والدول الممثلة في الاجتماع مقتنعة بأن تعزيز أمن جميع الدول في أوروبا لا ينبغي أن يلتمس عن طريق زيادة مضاعفة سباق التسلح ، وإنما ينبغي أن يلتمس عن طريق تحديد الأسلحة من القذائف النووية والأسلحة التقليدية على أساس التبادل الكامل . وهي تعتقد أن جميع الشروط اللازمة لبلوغ هذه الغاية متوفرة الآن ، وهي على استعداد ، كما ذكرت في اعلان موسكو المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، لبذل جهود في هذا الاتجاه بالاشتراك مع الدول الأخرى . على أنه ينبغي أن يكون من الواضح انه اذا كان يراد تحقيق نتيجة ايجابية تتمشى مع هذه المبادئ فإنه ينبغي اتباع نهج بناء من جانب الجميع . ولذلك تهيب الدول الممثلة في الاجتماع بجميع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي أن تكف ، خدمة لأمن البلدان الأوروبية ، عن زيادة تفاقم الحالة القائمة في أوروبا وعن انكفاء التوترات العسكرية ، وأن تتخلى عن التدابير الرامية الى زيادة سباق التسلح ، وأن تسير بثبات على طريق الانفراج العسكري ونزع السلاح .

٥ - وكرر الوزراء الاعراب عن رأي دولهم القائل بأن اجتماع مدريد للدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي سيعقد في عام ١٩٨٠ ، مطالب بتشجيع وتعزيز تخفيف حدة التوترات ، وتعزيز الأمن ، وتوسيع التعاون في عموم أوروبا . والبلدان الأعضاء في حلف وارسو على استعداد لتقديم مساهمة بناءة لضمان نجاحه .

وشددوا في هذا الصدد على أن نجاح اجتماع مدريد يتطلب أمرا بالغ الأهمية هو أنه ينبغي أن يعتقد في جوهره صبغة عملية وبناءة ، يجب أن يتميز قبل كل شيء بالتزام جميع المشاركين فيسه بتحقيق نتائج عملية في الاجتماع . ولذلك تحبذ الدول الممثلة في الاجتماع أن يتم تركيز أعمال مؤتمر مدريد على التفاوض حول اتخاذ خطوات ملموسة ايجابية لتنفيذ المبادئ والنقاط المتفاهم عليها الواردة في الوثيقة الختامية وذلك بوصفها كلا متكاملًا ، بما في ذلك التدابير القوية المتعلقة بالانفراج العسكري ، وبتنمية وتوسيع التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي القائم على المساواة وتبادل الفوائد .

وتعتقد الدول الممثلة في الاجتماع أنه من الجوهرى ضمان التحضير بصورة دقيقة وشاملة لاجتماع مدريد ، وهي مستعدة في سبيل بلوغ هذه الغاية للبقاء على اتصال بجميع الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر عموم أوروبا واجراء مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف معها . كما يمكن أن تشمل المواضيع التي تدور حولها المشاورات مسألة مستوى تمثيل الدول في هذا الاجتماع ، مع مراعاة ما له من أهمية بالنسبة لقضية الانفراج ، والأمن والتعاون في أوروبا .

ومما سيكون له أهميته الكبيرة في نجاح اجتماع مدريد التحضير البناء لمسألة الانفراج العسكري والأعمال التي تتم بشأنها في مؤتمر عموم أوروبا المقترح .

٦ — ويصدر اعراب الوزراء عن موقف دولهم القائم على المبدأ فيما يتعلق بالحاجة الى انهاء سباق التسلح وتأمين الانتقال الحاسم الى مرحلة اتخاذ تدابير حقيقية لمنع السلاح ، وخاصة الأسلحة النووية ، أعلنوا بالاجماع أنهم يحبذون مضاعفة الجهود الى أقصى حد بغية التوصل سريعاً الى اتفاق عملي بشأن ما يلي :

(أ) عقد المعاهدة السوفياتية الأمريكية الجديدة بشأن تحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وادخالها حيز التنفيذ والانتقال الى المرحلة التالية من المفاوضات بشأن تخفيضها ؛
(ب) تحديد مواعيد واجراءات عقد المحادثات بشأن انهاء انتاج الأسلحة النووية بجميع أنواعها وبشأن التخفيض التدريجي لمخزوناتهما حتى وبما في ذلك مرحلة القضاء عليها تماما ؛
(ج) التحريم الدائم لاستعمال الأسلحة النووية وتعهده الدول بالتخلي في وقت واحد عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها المتبادلة ؛

(د) عقد معاهدة بشأن التحريم الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ؛

(هـ) اتخاذ تدابير لتقوية ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بما في ذلك التخلي عن استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها والتي لا يوجد شيء منها فسي أراضيها ، والتعهد بعدم وضع أسلحة نووية في أراضي دول لا توجد فيها هذه الأسلحة الآن .

وجدت المشتركون في الاجتماع التأكيد على أن بلدانهم تدعو بقوة الى قيام الدول ذات الطاقة العسكرية والاقتصادية الضخمة بتخفيض نفقاتها العسكرية . وهم يدعون الى التعجيل ببدء اجراء مفاوضات حول المدى المحدد لهذه التخفيضات بوصف ذلك خطوة أولى للسنوات الثلاث القادمة أو لأية فترة أولية تكون مقبولة للجميع .

وتعارض الدول الممثلة في الاجتماع حشد قوات عسكرية وأسلحة في أراضي الدول الأخرى . وهي تعرب عن تحبذها عقد اتفاقات بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة ، وبذل جهود دولية جديدة لازالة القواعد العسكرية المقامة في أراضي أجنبية وسحب القوات الأجنبية من أراضي الدول الأخرى ، في سبيل انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في سائر البقاع ، بما فيها أوروبا .

وتعلن هذه الدول مرة أخرى أنها على استعداد لحل منظمة حلف وارسو انا واكب ذلك حل منظمة حلف شمال الأطلسي ، وأنها على استعداد ، كخطوة أولى ، لحل منظماتها العسكرية ، على أن يبدأ ذلك باجراء تخفيض متبادل في الأنشطة العسكرية .

٧ — ووضح وزراء الخارجية أن محاولات جديدة بذلت في الآونة الأخيرة لتقويض عملية الانفراج الدولي ، وخلق بؤر جديدة للخطر العسكري ، وشن حملات معادية على البلدان الاشتراكية ، واثارة العداء فيما بين الشعوب . كما أن احياء الأنشطة الفاشية الجديدة والمنظمات والاتجاهات النازية الجديدة في بعض البلدان أمر له خطورته الشديدة .

والدول الممثلة في الاجتماع مقتنعة بأن جميع هذه المحاولات مقنني عليها بالفشل اذا أبدت الدول والشعوب المحبة للسلم اليقظة اللازمة ، وأبدت رفضاً كافياً ، وصعدت بكل طريقة ممكنة أنشطتها في الكفاح من أجل احراز مزيد من التقدم في تحقيق سلم أكثر استدامة في أوروبا وفي العالم بأسره .

وتهيب الدول الأعضاء في حلف وارسو بجميع الدول أن تقيم علاقاتها على أساس الاحترام التام للمبادئ التي أقرها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وهي : المساواة القائمة على السيادة ؛ واحترام الحقوق الملازمة للسيادة ؛ والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ؛ وحرمة الحدود ؛ والسلامة الإقليمية للدول ؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ؛ واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ؛ وتساوي الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير المصير ؛ والتعاون فيما بين الدول ؛ والوفاء بحسن نية بالالتزامات المقررة في القانون الدولي .

ولسوف تستمر الدول الاشتراكية الممثلة في الاجتماع ، كما دأبت من قبل ، في العمل بثبات وبقناة لا تلين لخدمة مصالح السلم والانفراج والتعاون الدولي .

ولقد سارت أعمال لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف وارسو في جو من الصداقة الأخوية والفهم المتبادل .